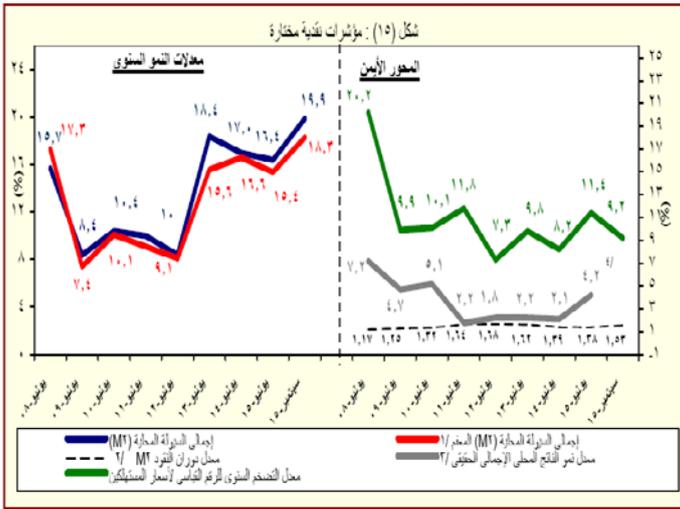


## ١٢٥ مليار جنيهه حصيلة بيع شهادات ١٢,٥% بثلاثة بنوك حكومية

### الخبر

#### موقع اليوم السابع

طوال مدة الشهادة ولمناسبة دورية صرف العائد مع احتياجاتهم المعيشية المتباينة والمتنوعة.



المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية.

ارتفعت حصيلة بيع شهادات الادخار الجديدة - مدتها ٣ سنوات - بينوك الأهلي المصري ومصر والقاهرة إلى نحو ١٢٥ مليار جنيهه بنهاية الخميس الماضي، وسط إقبال كبير على الشراء، وتبلغ قيمة العائد السنوي عليها ١٢,٥% يُصرف شهريا وفقا لقيادات البنوك الثلاثة التي تحدثت في تصريحات لـ"اليوم السابع".

ويعد سعر الفائدة الأعلى حاليا على الأوعية الادخارية في السوق المصرية، ليشير إلى تغير كبير سوف يطول حركة الاقتصاد والسيولة خلال الشهور القليلة القادمة، ويؤثر على مستوى التضخم خلال الفترة القادمة، ويتيح هذا التحريك لأسعار الفائدة بنحو ٢,٥% عن متوسط الفائدة في السوق، ليصبح السعر ١٢,٥% يتيح لفوائض الأموال والمدخرات التي في حوزة المواطنين، ملاذا استثماريا هاما يعمل على تنميتها بشكل شهري يساعد في التغلب على أعباء المعيشة ويسهم في مواجهة مصاعب التضخم وارتفاع الأسعار الذي حدث خلال الشهور الماضية.

وتعتبر الشهادات البلاطينية من أهم الأوعية الادخارية التي تصدرها البنوك والتي تشهد إقبالا كبيرا من جمهور العملاء نظرا لمناسبة مدتها التي تبلغ ٣ سنوات، وارتفاع سعر الفائدة ودورية صرف العائد الجديدة كل شهر وثبات هذا العائد.

### الرأي

\* ساهم طرح شهادات الاستثمار الجديدة من خلال البنوك العامة فحسب بعائد ١٢,٥% سنويا في اجتذاب جانب من السيولة المرتفعة خارج القطاع المصرفي بالفعل إلى جانب تدعيم استراتيجية تقوية الجنيه المصري أمام العملات الأخرى مما ساهم في تجميع المدخرات لصالح تمويل مشروعات التنمية وتمويل القطاع الخاص عن طريق القطاع المصرفي الذي يُعاد تطوير دوره في تدعيم النمو الاقتصادي مؤخرا من خلال تعديل سياسات الإقراض والتمويل والذي يقوده البنك المركزي المصري.

\* ارتفاع معدلات العائد على هذا الإصدار من شهادات الاستثمار - رغم أثره في اجتذاب السيولة - أدى الي تأثيرات سلبية على معدلات الجذب الاستثماري لسوق الأوراق المالية بالإضافة إلى نمو نسبي في معدلات الفائدة على الإقراض للمشروعات في القطاع المصرفي رغم محدودية الأثر نتيجة اقتصر البنوك المصدرة على البنوك العامة التابعة للدولة إلا أن امتداد الأثر غير متوقع في ظل كونها سياسة قصيرة الأجل في أغلب الأحيان.

\* من غير المحدد حتى الآن حجم المبالغ التي تم اجتذابها من خارج القطاع المصرفي ونسبة ما تم تحويله من ودائع أو سيولة من داخل الجهاز المصرفي ذاته للاكتتاب في هذا الإصدار مما يقلل من مساحة القدرة على قياس مدى التأثير على ارتفاع السيولة خارج القطاع المصرفي وأثر ذلك على تقليص الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري كما يشير الشكل السابق.

\* رغم نجاح تجربة إصدار الشهادات أكثر من مرة، فإنه ليس بالضرورة أن يتم الاعتماد على الشهادات كآلية لتمويل المشروعات الضخمة، فجميع خيارات التمويل مطروحة، سواء عبر إصدار أسهم أو سندات سيادية وهي أدوات مالية قابلة للنمو إذا ما تهيأت الأوضاع لذلك، إلى جانب الأدوات التمويلية الأخرى، وفقا لاحتياجات كل مشروع وطبيعته الاستثمارية والتمويلية مع الأخذ في الاعتبار أن طرح الشهادات مستقبلا يجب أن يتماشى مع خطط التحفيز المالي التي ينتهجها القطاع المصرفي حاليا.

تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، وتؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.